الصباح الاقتصادية
12
العدد 2371 - السنة الثامنة
الجمعة 12 ربيع الاخر 1437 - الموافق 22 يناير 2016
Friday 22 January 2016 - No.2371 - 8th Year

بنمو 7.8 في المئة مقارنة مع العام السابق

«الوطني» يحقق 282.2 مليون دينار أرباحاً صافية في 2015

حقق بنك الكويت الوطني 282.2 مليون دينار كويتي (929.7 مليون دولار أميركي) أرباحا صافية في العام 2015، مقارنة مع 261.8 مليون دينار كويتي (862.6 مليون دولار أميركي) في العام 2014، بنمو بلغ 7.8 في المئة.

ونمت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني كما في نهاية ديسمبر 2015 بواقع 8.3 في المئة على أساس سنوي، لتبلغ 23.6 مليار دينار كويتي (77.8 مليار دولار أميركي)، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 3.8 في المئة إلى 2.6 مليار دينار كويتي (8.6 مليار دولار أميركي). كما نمت القروض والتسليفات الإجمالية كما في نهاية ديسمبر 2015 بواقع 13.8 في المئة مقارنة مع العام السابق لتبلغ 13.6 مليار دينار كويتي (44.6 مليار دولار أميركي)، فيما نمت ودائع العملاء بواقع 7.1 في المئة إلى 12.1 مليار دينار كويتي (39.7 مليار دولار أميركي). وقد ارتفعت ربحية سهم بنك الكويت الوطني خلال العام 2015 إلى 56 فلسا كويتيا، مقارنة مع 53 فلسا للسهم في العام 2014.

من جهة ثانية، انخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية لبنك الكويت الوطني إلى 1.34 في المئة كما في نهاية ديسمبر 2015، من 1.50 في المئة قبل عام. فيما ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 322 في المئة خلال هذه الفترة من 276 في المئة قبل عام.

وعلى صعيد التوزيعات، قرر مجلس إدارة بنك الكويت الوطني التوصية للجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 30 في المئة من القيمة الاسمية للسهم (أي 30 فلسا للسهم الواحد) وأسهم منحة بواقع 5 في المئة (أي خمسة أسهم عن كل مئة سهم).

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير إن بنك الكويت الوطني واصل أداءه القوي ومسيرته الحافلة بالإنجازات خلال العام 2015 والتي تكللت بتحقيق أرباح قوية بلغت 282.2 مليون دينار كويتي بنمو سنوي بلغ 7.8 في المئة، ما يعكس قوة بنك الكويت الوطني ومتانة مركزه المالي وجودة أصوله المرتفعة وصوابية السياسة المتحفظة التي ينتهجها منذ تاسيسه في العام 1952.

وأكد الساير أن نتائج بنك الكويت الوطني للعام 2015 تعكس النمو القوي المحقق في كافة مجالات الأعمال وتسارع النشاط التشغيلي الحقيقي، إذ ارتفعت صافي الإيرادات التشغيلية للبنك في العام 2015 إلى 728.8 مليون دينار كويتي، بنمو بلغ 10.2 في المئة مقارنة مع العام 2014.

وشدد الساير على أن العام 2015 شكل مرحلة جديدة من التطور والنمو لبنك الكويت الوطني مع اكتساب الآفاق الاقتصادية للكويت زخما جديداً مدفوعاً بتسارع وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية. وقد انعكس ذلك في نمو محفظة القروض لبنك الكويت الوطني، وهو بدوره ما أدى إلى زيادة إيرادات الرسوم والعمولات والإيرادات التشغيلية. فقد شهد العام الماضي إطلاق وترسية العديد من المشاريع التنموية المليارية التي لعب بنك الكويت الوطني دورا رياديا في تمويلها، ما يعكس سمعته المرموقة والثقة العالية التي يحظى بها محلياً وإقليمياً وعالمياً، ويؤكد في الوقت نفسه موقعه الطليعي كأكبر المستفيدين من فرص النمو التي يبرزها تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية.

ناصر الساير

عصام الصقر

■ **الساير: البنك يواصل أداءه القوي بما يعكس متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته وجودة أصوله المرتفعة**

وأضاف الساير أنه على الرغم من التراجع الحاد الذي سجلته أسعار النفط في الفترة الأخيرة، فإننا متمسكون بالآفاق الإيجابية للاقتصاد المحلي وذلك بفضل ما تتمتع به الكويت من مكانة مالية قوية إضافة إلى الاحتياطات الضخمة وحجم الدين السيادي المنخفض والقدرة العالية على طرح أدوات دين تمكنها من ضمان استمرارية سياستها المالية. ويبقى تأثير انخفاض أسعار النفط محدوداً على البيئة التشغيلية في الكويت مع تأكيد الحكومة عزمها مواصلة الانفاق الرأسمالي والاستثمار في المشاريع التنموية.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر إن النتائج القوية لبنك الكويت الوطني للعام 2015 تؤكد متانته وقدرته على مواصلة النمو والتطور، لافتا إلى أن البنك ماض قدما في استراتيجيته الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وموازنتها محليا وإقليميا، وتعزيز موقعه الريادي على المستويين المحلي والإقليمي.

وأشار الصقر أنه على المستوى المحلي، حافظ بنك الكويت الوطني على حصصه السوقية المرتفعة محققا نموا في كافة مجالات الأعمال في الكويت، كما واصل قطف ثمار مساهمته في بنك بوبيان الإسلامي الذي يمثل جزءا أساسيا من استراتيجيتنا المحلية، حيث يواصل بنك بوبيان تحقيق نمو قوي في أدائه وكافة مجالات أعماله منذ استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة 58.4 في المئة فيه خلال العام 2012.

■ **الصقر: «الوطني» مستمر في إستراتيجيته لتعزيز موقعه الريادي بالكويت والمنطقة وتنويع مصادر الدخل وموازنتها محلياً**

وعن قرار التخارج من بنك قطر الدولي، اعتبر الصقر أن بنك الكويت الوطني اتخذ خيارا استراتيجيا في هذا التخارج وبيع حصته البالغة 30 في المئة، وقد جاء ذلك في ظل رؤيتنا صعوبة رفع حصتنا في البنك إلى حصة مسيطرة. وقد حققنا عوائد قوية من استثمارنا في البنك طوال الفترة الماضية. ومن شأن هذا التخارج تعزيز قدراتنا لاقتناص فرص أخرى للتواجد مجدداً في قطر، حيث ما زالت هذه السوق مهمة بالنسبة لنا.

أما عن السوق المصرية، فقال الصقر إن مصر تبقى سوقا رئيسيا للنمو بالنسبة لبنك الكويت الوطني، ونحن متفائلون بما يتمتع به الاقتصاد المصري من آفاق إيجابية وفرص نمو واعدة، لاسيما بعد عودة الاستقرار إلى البلاد. ونحن نستهدف تعزيز موقعنا في مصر وزيادة معدلات النمو خلال الفترة المقبلة، وهي خطوة تعكس ثقتنا بالسوق المصرية وخيارنا الاستراتيجي بالتواجد فيها. وقد قمنا بإطلاق علامتنا التجارية الجديدة وتغيير اسم البنك الوطني المصري إلى بنك الكويت الوطني– مصر في إطار جهودنا لتحقيق الاندماج والتكامل على مستوى المجموعة.

وأشار الصقر انه خلال العام 2015، أتم بنك الكويت الوطني بنجاح لافت، إصدار أوراق مالية دائمة بقيمة 700 مليون دولار أميركي وسندات مساندة لراس المال بقيمة 125 مليون دينار كويتي. وقد تم تغطية الإصدارات بأكثر من الضعف وهو ما يعكس ثقة المستثمرين ببنك الكويت الوطني. ويهدف الإصداران إلى تدعيم قاعدة راس المال وفق تعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية راس المال ومتطلبات بازل3، ليبلغ 16.8 في المئة في نهاية ديسمبر 2015، ومتجاوزا بذلك الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني باعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

البورصة تهبط 6 في المئة خلال أسبوع

المؤشرات تستمر في التراجع تحت وطأة خسائر النفط الحادة

البورصة تستمر في التراجع

واصلت المؤشرات الكويتية تراجعها للجلسة الثانية على التوالي بنهاية تعاملات جلسة أمس الخميس، لينخفض المؤشر السعري ويواصل تداوله أسفل مستويات 5000 نقطة تحت وطأة خسائر النفط الحادة.

وتراجع مؤشر السوق السعري 0.78 في المئة، حيث فقد 38.94 نقطة متدنيا عند مستوى 4946.33 نقطة.

كما انخفض مؤشر السوق الوزني 1.30 في المئة عقب تخليه عن 4.36 نقطة، وصولا لمستوى 330.24 نقطة.

وهبط مؤشر كويت 15 عند مستوى 767.74 نقطة عقب خسارة 9.02 نقطة، بتراجع 1.16 في المئة.

وبلغ النفط الكويتي في تعاملات أمس الأول مستوى 19.141 دولار للبرميل ليفاقم بذلك من خسائره منذ بداية عام 2016.

كانت المؤشرات الكويتية قد عادت إلى المنطقة الحمراء بنهاية تعاملات يوم الأربعاء، بالتزامن مع تهاوي أسعار النفط من جديد، وتراجع الأسواق الآسيوية، وعمليات جني أرباح سريعة.

قال محلل أسواق المال، إبراهيم الفيلكاوي، إنه في حال استمرار الهبوط فقد نشهد توقف أسهم في جميع أسواق الخليج؛ وذلك لتدهور القيمة السوقية لها.

وأضاف الفيلكاوي، أنه من المتوقع أن يستهدف سهم «بيتك» مستوى 250 فلسا هذا العام مالم يخترق أول مقاومة أساسية له.

وعن نقاط المقاومة، قال الفيلكاوي، إن نقاط المقاومة لـ «الوطني» عند 775 فلسا، و«بيتك» عند 525 فلسا.

وارتفعت أحجام التداولات خلال الجلسة 24.97 في المئة حيث بلغت 116.25 مليون سهم، مقابل 93.02 مليون سهم خلال تعاملات الأربعاء.

وتراجعت قيم التداولات 30.38 في المئة حيث بلغت 9.44 مليون دينار، مقابل 13.56 مليون دينار خلال تعاملات الجلسة الماضية.

وجاء قطاعا البنوك والخدمات مالية على رأس القطاعات المتراجعة بنسبة 2.42 في المئة و1.86 في المئة على التوالي، بينما ارتفع القطاع الصناعي 0.57 في المئة.

وبالنسبة للأسهم، جاء سهم برقان لحفر الآبار في مقدمة الأسهم المتراجعة بنسبة 14.29 في المئة، بينما تصدر سهم «أدنك» الأسهم المرتفعة بـ 13.89 في المئة.

وسجل سهم «أدنك» أكثر نشاطاً من حيث أحجام التداولات من خلال 21.17 مليون سهم بقيمة 413.11 الف دينار.

وحقق سهم «بيتك» أكثر نشاطاً من حيث قيم التداولات من خلال 1.29 مليون دينار تمت عن طريق 2.9 مليون سهم.

وفقد مؤشر السوق السعري عند منتصف تعاملات أمس 38.34 نقطة، متدنياً عند مستوى 4946.93 نقطة.

البورصة الكويتية تهبط 6 في المئة في أسبوع

تثبت البورصة الكويتية بتراجعات قوية خلال تعاملات الأسبوع بضغط من الخسائر الحادة لأسعار النفط، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني الذي أربك الأسواق العالمية.

وسجل مؤشر السوق السعري تراجعات بلغت 6 في المئة خاسرا أكثر من 300 نقطة، ليقفل بنهاية تعاملات أمس الخميس عند مستوى 4946.33 نقطة مقابل 5265.94 نقطة في تعاملات الأسبوع الماضي، لترفع بذلك البورصة خسائرها منذ بداية العام إلى 10 في المئة.

تداول مستثمرو السوق خلال تعاملات الأسبوع نحو 718 مليون سهم، بقيمة بلغت 80 مليون دينار، حيث شهدت جلسات الأسبوع تراجع قيم التداول لتبلغ في جلسة الخميس 9.4 مليون دينار، وهي الأدنى منذ 10 جلسات.

وخسر مؤشر السوق الكويت 15 أكثر من 80 نقطة خلال جلسات الأسبوع ليقفل عند مستوى 767.74 نقطة بتراجع بلغت نسبته 7.3 في المئة، مقابل 828.38 نقطة بنهاية الأسبوع الماضي.

وسجل مؤشر السوق الوزني تراجعا بلغت نسبته 7 في المئة لينتهي تعاملات الأسبوع عند مستوى 330.24 نقطة، مقابل 355.39 نقطة في ختام الأسبوع الماضي.

وجاءت تراجعات السوق الحادة بفعل الهبوط الحاد في أسعار النفط والتي وصلت إلى مستويات 26 دولاراً للبرميل فيما بلغ النفط الكويتي مستويات 19 دولاراً للبرميل وهي الأدنى منذ 14 عاما.

نمو الودائع بالبنوك الكويتية عند أدنى مستوى خلال عشر سنوات

قال تقرير بوحدة الأبحاث التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك» إن نمو إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي وفقا لآخر معلومات يصدرها بنك الكويت المركزي خلال يناير 2016 سجل أدنى نمو سنوي خلال عشر سنوات نسبته 0.6 في المئة في نوفمبر، مقارنة بنمو سنوي أكبر نسبته 3.9 في المئة في أكتوبر 2015، ونمو أعلى 4.5 في المئة في نوفمبر 2014، إذ وصل حجمها 37.9 مليار دينار في نوفمبر، كما يعد هذا النمو السنوي أدنى بكثير من متوسط معدلات النمو السنوي خلال 2015 الذي نسبته 4 في المئة.

وقد جاء هذا النمو السنوي الطفيف الذي يقدر بنحو 214 مليون دينار خلال نوفمبر مع تراجع سنوي لودائع القطاع الخاص للمرة الأولى منذ ثلاث عشرة سنة، في حين أن متوسط النمو السنوي لودائع القطاع الخاص سجل 4.3 في المئة في 2015، في مقابل ارتفاع سنوي كبير في الودائع الحكومية يزيد بشكل ملحوظ عن متوسط نموها السنوي في 2015 الذي نسبته 2.3 في المئة.

وأشار التقرير إلى أن نسبة تراجع إجمالي الودائع تراجعت إلى أقل من واحد في المائة (0.7 في المئة) في نوفمبر، مقارنة بتراجع بضعف النسبة في أكتوبر قدره 1.4 في المئة بلغت خلاله 38.1 مليار دينار.

وتمثل ودائع القطاع المصرفي أهم مصدر للأموال بالنسبة إليه، وجانبا بارزا من ميزانيته، برغم تراجع حصتها نسبيا من موجودات القطاع إلى 66.5 في المئة في نوفمبر مقابل 67.6 في المئة من إجمالي ميزانيته في أكتوبر، بينما كانت تشكل أكثر من 68 في المئة من موجودات البنوك المحلية في عام 2014.

وأوضح التقرير أن ودائع القطاع الخاص تمثل الجانب الأكبر من الودائع لدى الجهاز المصرفي، بينما تستمر حصة ودائع القطاع الخاص من الودائع في التراجع إلى 84.8 في المئة في نوفمبر، مقابل 85.3 في المئة من الودائع في أكتوبر ونحو 86 في المئة منها في نوفمبر 2014، في المقابل زادت حصة ودائع القطاع الحكومي لتشكل 15.2 في المئة في نوفمبر مقارنة بـ 14.7 في المئة في أكتوبر 2015، وحصة كانت تشكل 14 في المئة من إجمالي الودائع في نوفمبر 2014.

أرباح «بنك بوبيان» الفصلية تنمو 26.5 في المئة إلى 10 ملايين دينار

ارتفعت أرباح بنك بوبيان الكويتي(BOUBYAN) في الربع الرابع من العام 2015 بنحو 26.5 في المئة إلى 10.1 مليون دينار، مقابل 7.9 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2014.

وحقق البنك صافي ربح خلال عام 2015 بنحو بلغ 35.2 مليون دينار، مقابل 28.24 مليون دينار لعام 2014 بنمو بلغت نسبته 25 في المئة.

وأوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5 في المئة تعادل 5 فلوس، بالإضافة إلى 5 في المئة منحة تعادل 5 أسهم لكل 100 سهم.

ويذكر ان البنك اعلن امس الاول عن نيته إصدار صكوك بقيمة 250 مليون دولار؛ بهدف تعزيز قاعدة رأسماله والوفاء بالتزامات اتفاقيات بازل 3 على أساس صيغة المضاربة.

وقال البنك في بيان إلى البورصة الكويتية، إنه حصل على موافقة بنك الكويت المركزي الأولية على المضي قدما في إجراءات إصدار الصكوك.

«الإثمار» ينفي بيع ملكيته في «البحرين والكويت»

نفى بنك الإثمار (ITHMR)، المدرج ببورصتي البحرين والكويت، في بيان إلى بورصة الكويت ما نشر في إحد الصحف المحلية حول سعي مجموعة استثمارية كويتية شراء مساهمة أحد البنوك الخليجية في رأسمال بنك البحرين والكويت والبالغة 21 في المئة.

كانت إحدى الصحف المحلية الكويتية قد ذكرت الأسبوع الماضي، أن مجموعة استثمارية كويتية تسعى لشراء مساهمة أحد البنوك الخليجية في رأسمال بنك البحرين والكويت، وذلك رغبة منها بالتوسع في الاستثمار بالقطاع المصرفي الخليجي.

وتبلغ ملكية الإثمار في بنك البحرين والكويت نحو 25 في المئة، فيما يبلغ رأسماله نحو 757 مليون دولار أمريكي، موزعا على 3 ملايين سهم.